دور الاحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر
The role of political parties in influencing policy-making in Algeria

ط.د/ زاير الهام : جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان

تاريخ استلام المقال: 01 /03/ 2019 تاريخ قبول المقال: 05 /07/ 2019

الملخص:

تُعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير و حركة النظام السياسي و ضمان استمراره و استقراره، فهي تؤدي دوراً مهماً في تنشيط الحياة السياسية و صارت تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية، فأداء الأحزاب ينعكس سلباً أو إيجاباً على نوعية الحياة السياسية و على مستوى التطور الديمقراطي و التحديث السياسي، و فاعلية النظام السياسي الذي يُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة.

و للأحزاب السياسية دور مهم في صنع السياسة العامة و تأطيرها، حيث تُعد إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، إذْ يعدّها علماء السياسة، الركيزة القوية و المنظمة للربط بين القمة و القاعدة و كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين و السلطة و تختلف طبيعة و إجراءات و طرق صنعها من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي و دور الأجهزة الحكومية و غير الحكومية، و منها الأحزاب السياسية.

الكلمات المفتاحية: الاحزاب السياسية، الرقابة، صنع القرار، المعارضة.

Abstract

Political parties are one of the most important political organizations that directly affect the functioning of the political system and ensure its continuity and stability. It plays an important role in activating political life and has become a cornerstone of democratic systems. The performance of political parties is negatively or positively reflected on the quality of life. Political and democratic development and political modernization and the effectiveness of the political system, which is a reflection of the party system prevailing in the state.

Political parties have an important role to play in shaping and shaping public policy. It is one of the channels of political participation of citizens. It is considered by political scientists as a strong and organized pillar for linking the summit and al-Qaeda and as a necessary communication point between citizens and authorities. From state to state depending on the political system and the role of government and non-governmental bodies, including political parties.

Keywords: political parties, censorship, decision-making, opposition.

المقدمة:

لقد ادرك القادة السياسيون في مختلف الحكومات و الانظمة السياسية اهمية دعم المواطنون لقراراتهم، وهذا لن يتات الا باستجابة الحكومات لمطالبهم المختلفة وذلك عبر نظام متكامل من البرامج و الخطط او ما يعرف بالسياسات العامة،[1]التي تهدف الى حل المشاكل المجتمعية و تحقيق العديد من المنافع على كافة المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية...الخ.

واهم ما يبرز ايجابية الانسان من سلبيته هو سلوكه و سلوكه يتوقف على مدى مشاركته في الحياة بصفة عامة و الحياة السياسية بصفة خاصة، ومن اهم الوسائل و الاساليب للمشاركة في هاتين الحياتين هي الاحزاب السياسية، فهي تعد احدى الضرورات الاساسية لتحقيق الديمقراطية ترفا ثقافيا للسياسيين و المثقفين بل اصبحا ضرورة حيوية لتقدم و نهضة الامم، واستمرار تطورها، لانها بمثابة صلة الوصل بين الفرد و مجتمعه ودولته.[2]

فالاحزاب السياسية هي جماعة منظمة تحاول السيطرة على القوى السياسية، او هي منظمة سياسية تظم جماعة من الافراد الذين يتفقون فيما بينهم على الاسس العامة التي يجب ان تتبع في تنظيم الدولة و يسعون الى السيطرة على الحكومة او المشاركة فيها من اجل تطبيق هذه الاسس.[3]

وفي الدول المعاصرة تلعب الاحزاب دور المبلور للمصالح الاجتماعية و المبلور للمطالب و الاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، و لكن تتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد و توحيد المطالب على عدد الاحزاب السياسية في الساحة، ففي المجتمعات التي تاخذ بالتعددية الحزبية فان الاحزاب لا تبذل جهدا كبيرا في تجميع المصالح و توحيدها قدر اهتمامها بمصالح محددة وضيقة كما هو الحال في فرنسا و الجزائر، اما في الدول ذات الحزب الواحد فان دور الحزب الواحد يتمثل بالهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة.[4]

اذن فلا غنى عن حق تكوين الاحزاب السياسية كأحد الحقوق الاساسية في حياة الانسان وان كان هذا الحق يحتاج في بعض الاحيان بل الكثير من الاحيان الى الحماية من جور كلا من السلطتين التنفيذية وفي بعض الاحيان التشريعية خاصة في دول العالم الثالث، وهذه الحماية قد كفلها التعديل الدستوري لسنة 2016،[5] و

[1] تعرف السياسة العامة بانها كل عمل او تعهد بالقيام بعمل او تعبير عن موقف تقوم به الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر يهدف الى معالجة مشكلة عامة، متوخية بذلك الوصول لحلول تكسب الرضا العام مستخدمة الطرق العلمية وافضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها.

[2] محمد ابراهيم خيري الوكيل، التنظيم القانوني للاحزاب السياسية بين النظرية و والتطبيق، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2014، ص10 .

[3] ليمام سالمة، بارة سمير ، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية و المفاهيم و البيئة، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2014 -2015، ص 219 .

[4] وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة ،دراسة نظرية في حقل معرفي جديد الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، 2003، ص 55 .

[5] القانون 16-01 المؤرخ في 2016/03/06 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016.

القانون العضوي 10/16 المتعلق بالانتخابات.[1] و ومن ثم ان هذه الدراسة تدور حول اشكالية رئيسية هي : كيف تاثر الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر؟وهي الاشكالية التي تحاول هذه المساهمة البحثية التطرق الى اهم جوانبها.

المحور الاول:

مفهوم الاحزاب السياسية

ليس من السهل تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية و التعقيد في ان واحد مثل ظاهرة الحزب السياسي، و ربما يرجع ذلك لاختلاف الاراء و الخلفية الايديولوجية للكتاب و الباحثين الذين حاولوا تحديد هذا المفهوم، وقد ادى هذا بنا الى ان نتعرض الى تعريف الحزب السياسي ثم لمفهوم الظاهرة الحزبية في النظرية السياسية الحديثة.

اولا: تعريف الحزب السياسي

ان جميع التعاريف التي تناولت الاحزاب السياسية تمحورت حول اظهار الايديولوجية الحزبية من جهة، و القوة التنظيمية من جهة اخرى، من هنا كانت الصعوبة في اعطاء تعريف موحد جامع، فالحزب السياسي يعرفه الاستاذ "جيوفاني سارتوري" انه " جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، و تكون قادرة على ان تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة. اما الاستاذ "موريس دوفرجيه" فيعرف الحزب او احزاب الجماهير الشعبية بانها " تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام ".

في حين يرى الاستاذ "بول مارابوتو" ان الاحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي، و يقترب من هذا التعريف التصور الذي يبدو اكثر دقة و شمولة الذي قدمه الاستاذ "قوقال" ان الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستلاء كليا او جزئيا على السلطة حتي يتمكن من تحقيق افكار و مصالح اعضائه .[2]

كما يمكن اعتبار الحزب بمثابة " تنظيم سياسي له صفة العمومية و الدوام و له برنامج يسعى بمقتضاه للوصول الى السلطة ". و الحزب في راي "د.طارق الهاشمي" تعريفان احدهما مختصر و الثاني جامع و هما أ- جهاز صراع منظم بهدف الوصول الى السلطة. ب- مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين و تجمعهم مصالح و مبادئ معينة و يهدفون الى الوصول الى السلطة او المشاركة فيها .[3]

اما الاستاذ "جوزيف لابالومبارا"، و الاستاذ "ميرون وينر" فقد حددا عناصر مفهوم الحزب في اربع نقاط اساسية:

1. استمرارية التنظيم سواء من حيث البرنامج الزمني المتوقع له، او سواء من حيث استمرار قيادته.

[1] القانون العضوي رقم 16- 10 المؤرخ في 25 غشت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 ،المؤرخة في 28 غشت 2016، ص 27 .
[2] بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، الطبعة الاولى، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 136 .
[3] وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، المرجع السابق، ص 51.

2. امتداد التنظيم الى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية و بين الوحدات القومية و المحلية .
3. توافر الرغبة لدى القادة على كل المستويين المحلي و القومي للقيام بعملية صنع القرار و ليس مجرد التذكير على مستوى السلطة .
4. اهتمام التنظيم بتجميع الانصار للحصول على مستوى التاييد الشعبي .[1]

اما الفكر الليبرالي يربط الحزب بالنظام البرلماني و يرى ان نشاة الحزب تبدا من داخل البرلمان او خارجه و يأتي في هذا الاطار تعريف " جيمس كولمان " الذي يرى ان الحزب هو تجمع له صفة التنظيم الرسمي و يعلن ان هدفه الوصول الى الحكم و الاحتفاظ به اما بمفرده او بالائتلاف او بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية اخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية .

اما الفكر الماركسي فينطلق من ان الحزب السياسي هو عبارة عن اداة في يد الطبقة وهي تضم مجموعة من الناس يربطها بعضها ببعض مصالح اقتصادية في المقام الاول، و تحاول ان تصل الى الحكم عن طريق الاصلاح و الثورة، و عموما تعتبر الاحزاب السياسية جماعة منظمة تحاول السيطرة على القوى السياسية، او هي منظمة سياسية تضم جماعة من الافراد الذين يتفقون فيما بينهم على الاسس العامة التي يجب ان تتبع في تنظيم الدولة و يسعون الى السيطرة على الحكومة او المشاركة فيها من اجل تطبيق هذه الاسس.[2]

ثانيا: الظاهرة الحزبية في النظرية السياسية الحديثة

في النظرية السياسية الحديثة تعتبر الاحزاب السياسية من اهم ملامح الديمقراطية و ذلك باعتبارها ممثلة للارادة الشعبية، التي تحضر عبر الانتخابات : انتخابات داخلية من خلال انتخاب الاجهزة المسيرة للحزب و طنيا وجهويا و اقليميا، وكذلك عبر المشاركة في المؤتمرات و اختيار مرشحي الحزب، و انتخابات خارجية عبر تقديم برامج و القيام بحملات انتخابية خارجية لاقناع الناخبين، وذلك للوصول الى الحكم و اخيرا لتطبيق برنامجها.

و الاحزاب السياسية بهذا المعنى هي تنظيمات دائمة تتحرك على المستوى الوطني و المحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول الى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة.[3] هذا يعني ان الحزب يقوم بالاساس على عنصري التنظيم و المشاركة في الحياة السياسية من خلال الوصول الى السلطة او المشاركة فيها .[4]

ومن خلال هذا التعريف، يمكن التركيز على ثلاثة مقومات اساسية للحزب السياسي:

[1] بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، المرجع السابق، ص 137 .
[2] ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية و المفاهيم و البيئة، المرجع السابق، ص 219 .
[3] سعاد الشرقاوى، الاحزاب السياسية (اهميتها، نشاتها ، نشاطها)، القاهرة : مركز البحوث البرلمانية، 2005،ص13.
[4] نور الدين حاروش، الاحزاب السياسية، دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2009، ص23 .

1. ممارسة السلطة

تعتبر الرغبة في الوصول الى الحكم و ممارسة السلطة اهم مقومات الحزب السياسي، وهذا ما يميزه عن جماعات الضغط، فاذا كانت وظائف هذه الاخيرة تتوقف عند التاثير على ممارسي السلطة و الضغط عليهم لتحقيق مصالح فئوية خاصة بها، فان الحزب السياسي يسعى للوصول الى السلطة لتطبيق برنامجه الانتخابي، الذي مكنه من الاغلبية البرلمانية هذه الاغلبية تفقد مشروعيتها اذا لم تتحول الى حكومة مستقلة تمتلك سلطة تشريعية و تنفيذية تمكنها من تطبيق برنامجها الانتخابي، مع الخضوع الى الرقابة الشعبية، فالحزب السياسي بهذا المعنى يفقد مسوغ وجوده كما يفقد قيمته السياسية، اذا لم تتوفر له الشروط الملائمة لممارسة السلطة باعتباره ممثلا للارادة الشعبية التي قادته في الانتخابات الى ممارسة الحكم .

2. الحصول على المساندة الشعبية

يستند الحزب السياسي اساسا على تمثيل الارادة الشعبية، اذ يعمل على بلورة الارادة الشعبية عبر الانتخابات، على شق قرارات سياسية بعد وصوله الى الحكم، و هو بذلك يمارس سلطة شرعية باعتباره حاصلا عى المساندة الشعبية التي تجسدها صناديق الاقتراع، وبهذا المعنى فان اي سلطة سياسية تفقد شرعيتها اذا لم تحصل على المساندة الشعبية، و تصبح بذلك مغتصبة للحكم و يجب على الشعب اخضاعها للارادة الشعبية .

3. تنفيذ سياسة محددة

ترتبط هذه السياسة بالضرورة بالبرنامج الانتخابي الذي يقدمه الحزب لناخبيه، ويلتزم بتطبيقه اذا نجح في الانتخابات ووصل الى الحكم، و حتى يستطيع الحزب تطبيق برنامجه الانتخابي بعد حصوله على الاغلبية البرلمانية، لابد ان تتوفر له الشروط السياسية الضرورية المرتبطة بممارسة مجموع السلطات (التشريعية ، التنفيذية) التي تخولها له الشرعية الشعبية التي يمتلكها عبر الانتخابات .[1]

لذلك نجد الاحزاب السياسية قد حضرت كركن اساسي ضمن النظرية السياسية الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون احزاب و من دون تنافس انتخابي ومن دون تداول سلمي على السلطة، و حتي في الانظمة الملكية اصبحت الاحزاب السياسية تقوم بدور اساسي في بلورة المفهوم الحديث للسياسة و الذي يربط ممارسة السلطة بالارادة الشعبية .

وقد ارتبط المفهوم الحديث للاحزاب السياسية تاريخيا بالمرجعية الليبرالية الحديثة التي نجحت في احداث قطيعة مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها الهية مطلقة، و في المقابل اسست مفهوم حديث يعتبر السلطة

[1] بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، المرجع السابق، ص140.

شانا بشريا خالصا، يمارسها الشعب عبر ممثليه الذين ينتخبهم من بين مرشحيه، تقدمهم الاحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية .[1]

ثالثا : تصنيف الاحزاب السياسية

هناك تصنيفات متعددة للاحزاب السياسية، وهذا التعدد في التصنيفات راجع الى الفوارق بين الاحزاب فيما يخص ايديولوجيتها، و طبيعتها، و تركيبتها، و حجمها، و اهدافها ... و غير ذلك من الاسس،[2] و يضاف الى ذلك التغييرات و التطورات الدائمة و المستمرة التي تحدث على الاحزاب السياسية، و تجدر الاشارة الى وجود فارق كبير و جوهري بين انواع الاحزاب و تصنيف النظم الحزبية فالاول تصنيف للحزب نفسه من الداخل، اما تصنيف النظم الحزبية فهو امر يهدف الى وصف شك–ل النظام الحزبي القائم في الدولة.

ففي دراسة مستفيضة لهذا الموضوع بين عبد اللطيف منوني ان مختلف البحوث الحديثة في علم السياسة و علم الاجتماع تصنف الاحزاب السياسية بناء على معايير ثلاثة هي:

- معيار مشاركة الاعضاء في حياة الحزب .
- معيار التنظيم.
- معيار القاعدة الاجتماعية .

1. معيار المشاركة

المقصود بذلك مدى مشاركة اعضاء و مناضلي الحزب في حياته و هياكله الداخلية من حيث نوعية و طبيعة هذه المشاركة وليس من حيث كثافتها و شكلها، وقد ادى هذا المعيار الى التصنيف التالي :

أ- احزاب الراي و الاحزاب الايديولوجية (تصنيف جورج بيردو)

- **احزاب الراي**

حزب الراي هو حزب ليس له مذهب سياسي او ايديولوجي معين وواضح و ثابت و خاص به، اي يوضع من طرف الحزب ثم يعرض على الاعضاء بل يتمثل مذهبه في مجرد جمع اراء اعضائه المختلفة و تنسيقها ثم استخدامها في نضاله، وهو حزب مفتوح لمختلف الاراء و الاشخاص من كافة الطبقات لكنهم متقاربين في افكارهم التي يدافعون عنها و يناضلون من اجلها، هذا النوع من الاحزاب قليل التنظيم و الهيكلة و ضعيف الانضباط، اذ يتمتع اعضاءه بحرية كبيرة في مواقفهم و خاصة المنتخبين وهو منتشر في انجلترا و الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا .[3]

[1] بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، المرجع السابق، ص139 .

[2] امين البار، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2014، ص30 .

[3] الامين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2011، ص 259 .

- **الاحزاب الايديولوجية**

وهي الاحزاب التي تتمسك بمبادئ او ايديولوجيات و افكار محددة و مميزة تميزها عن باقي التنظيمات الاخرى، اي انها تتمتع بخصوصية لها وحدها لا تشاركها فيها احزاب اخرى و يعد التمسك بها و ما ينتج عنها من برامج اهم شروط عضوية الحزب، ومن امثلة احزاب البرامج الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية و الشيوعية، و لكن منذ منتصف القرن الماضي بدا كثير من الاحزاب الايديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف فاصبح هناك احزاب برامج ايديولوجية، و احزاب برامج سياسات عامة وهذه الاخيرة هي الاحزاب السياسية البرجماتية .[1]

معظم الاحزاب الجزائرية المعاصرة لا تملك هذا الاطار الايديولوجي بشكل كامل، باعتبارها حديثة النشاة، و بعضها الاخر يصعب تحديد مرجعيتها الايديولوجية، لان برنامجها الانتخابي و طبيعة خطابها يتميزان بالعمومية و الشمولية، ولا يقتصر على فئات اجتماعية محددة، وهناك من الاحزاب السياسية في الجزائر من تراجعت عن ايديولوجيتها، لظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية معينة، و يتعلق الامر بحزب جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تتبنى نظام الحزب الواحد، لكن عملية اقرار التعددية عام 1989 اظهر تغير الحزب في ايديولوجيته، وهذا يعود اساسا لتراجع اليسار عالميا.

ب-احزاب البرامج و احزاب الاشخاص

- **احزاب البرامج**

هي احزاب ذات برامج شمولية او شاملة لكافة نواحي الحياة مبنية على اسس ايديولوجية و فلسفية جامدة تعالج كافة جوانب الحياة تؤمن بها و تدعو اليها و تحل كافة المشاكل على ضوئها، التعاون بين هذه الاحزاب صعب كما يصعب الائتلاف معها و تنتهي عادة الى الديكتاتورية و المثل عن هذه الاحزاب نجده في الاحزاب الشيوعية و الدينية .

- **احزاب الاشخاص**

ترتبط هذه الاحزاب بشخص او زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب و يقوده و يحدد مساره و يغير هذا المسار دون خشية من نقص ولاء بعض الاعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده قدرته الكاريزمية او الطابع القبلي او الطبقي الذي يمثله الزعيم، اي القدرة على التاثير على الافراد و الجماعات دون اللجوء الى وسائل الاكراه او الارغام و تظهر تلك الاحزاب في بعض بلدان الشرق الاوسط و امريكا اللاتينية، حيث انتشار البيئة القبلية و تدني مستوى التعليم لكن هذه الاحزاب ربما تنتهي بانتهاء الزعيم.[2]

[1] نور الدين حاروش، الاحزاب السياسية، المرجع السابق، ص 127 .
[2] نور الدين حاروش، الاحزاب السياسية، المرجع السابق، ص 128 .

تدعو الى التغيير المعتدل و تقبل المنافسة، يتم تجنيد قيادتها من ابناء الطبقة العليا من ملاك الاراضي الزراعية، كبار التجار، شعبيتها محدودة، قليلة الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، تعتمد على اسلوب الحوار و الخطابة.[1]

2. معيار التنظيم

هنا لا يتم النظر الى حجم و عدد اعضاء الحزب او مذهبه و برنامجه، و لكن في اساليب تنظيمه بالدرجة الاولى ومن خلال هذا المعيار وجدت التصنيفات التالية :

أ- احزاب الاطارات و الاحزاب الجماهيرية

هذا التصنيف شهير و قد قال به "موريس دوفيرجي" و يعتبر من اولى و اقدم التصنيفات لانواع الاحزاب السياسية:

- احزاب الاطر او الكوادر او الصفوة

هو من اقدم انواع الاحزاب وهو يعتمد على لجنة من الاعيان ولا يهمه عدد المنخرطين بقدر ما تهمه نوعيتهم، هذه الاطارات يجمعها جاهها او ثرواتها و مصالحها،[2]و تضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في اروبا في القرن التاسع عشر و التي تعرف في عصرنا الحاضر باحزاب المحافظين و الاحرار، و تعتمد على ضم شخصيات مرموقة و مؤثرة و لا تضم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة، و علاقتها الداخلية مرنة و تصل الى درجة الهشاشة و معظم الاحزاب المعروفة اليوم في اروبا و امريكا على هذه الشاكلة، و ترى هذه النخب انها تملك من الخبرة و القدرة على ادارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الاصوات و ايصال المرشحين الى كراسي الحكم.

- الاحزاب الجماهيرية

وتضم اكبر عدد من الجماهير الى صفوفها و تتميز بانها تقوم على المركزية في علاقة اعضاء الحزب مع بعضهم البعض ومع القيادة، و يقوم الاعضاء بتسديد اشتراكات مالية و المشاركة في نشاط فكري و سياسي، و تحت هذا النوع من الاحزاب تندرج الاحزاب الشيوعية و القومية و الدينية و كذلك الاحزاب ذات المضامين الاجتماعية او الاقتصادية او البيئية، تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية و اجتماعية و مالية بغية تثقيف الجماهير و توعيتها سياسيا و اعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية و الادارية في الحزب و الدولة .[3]

[1] امين البار، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، المرجع السابق، ص 31 .
[2] الامين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، المرجع السابق، ص 262 .
[3] نور الدين حاروش، الاحزاب السياسية، المرجع السابق، ص 129 .

المحور الثاني:

وظائف الاحزاب السياسية و دورها في صنع السياسة العامة في الجزائر

ان الاحزاب السياسية اصبحت سمة من سمات الانظمة الديمقراطية الحديثة ورمز فاعليها و تطورها لدرجة انه يكاد يجمع الفقه السياسي المعاصر الان على ان" لا ديمقراطية بدون احزاب سياسية "، فوجود الاحزاب السياسية في الحياة العامة بصفة عامة و الحياة السياسية بصفة خاصة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، فلقد اصبحت احد اعمدة و ركائز اي نظام سياسي في الحياة المعاصرة وهي تقوم بدور هام و حيوى على كافة المستويات و الاصعدة.[1]

اولا: وظائف الاحزاب السياسية

توجد بعض التمايزات و الاختلافات في الوظائف التي تؤديها الاحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الاحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة بالغرب و التي تتمثل في تجميع المصالح و التعبير عنها و المشاركة في صنع القرار و السياسات و مراقبة تنفيذها للحكم الراشد، و تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، و تنظيم العلاقة بين الحاكم و المحكوم او بين المجتمع و الدولة، و تحقيق التوافق داخل المجتمع و الدولة، و تحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال اشباع مطالب الجماعات و التوفيق بينها و المساهمة في التنشئة السياسية، اما فيما يخص الوظائف الموكلة للاحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي:

1- التنشئة و التربية السياسية للمواطنين

يقصد بالتنشئة السياسية عموما العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون القيم و التقاليد و الاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم و المشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد في عملية مستمرة يتعرض لها الانسان طيلة حياته، فهي الية للتاثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع سواء بتعديلها او بخلق سياسة جديدة.[2]

حيث تقوم الاحزاب السياسية بدور هام في اعداد المواطن سياسيا و المساهمة في تربيته و تثقيفه، و يتحقق ذلك عن طريق مشاركة الناخب في الاهتمام بمشاكل الشعب و الجماهير، و نجاح الحزب يتوقف على مدى مشاركة التنظيمات الجماهيرية كالنقابات و النوادي للاشتراك في تربية المواطن، و يمارس الحزب دوره في التنشئة السياسية للمواطنين من خلال عقد الاجتماعات و المؤتمرات التي يعقدها دوريا بصفة منتظمة، ومن خلال وسائل الاعلام المختلفة ومن اهمها الصحافة و المنشورات التي يقوم الحزب بتوزيعها لشرح الفلسفة

[1] محمد ابراهيم خيري الوكيل، التنظيم القانوني للاحزاب السياسية بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص 181 .
[2] محمد ابراهيم خيري الوكيل، التنظيم القانوني للاحزاب السياسية بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص 184 .

التي يقوم عليها و يدافع عنها، ومن خلال تقديم الكثير من المعلومات و ترتيب الافكار و تنظيمها و نشرها بين افراد الشعب .[1]

و الوظيفة السياسية التي يقدمها الحزب تتوقف بالدرجة الاولى على مدى قوة الحزب في تاديتها، و اثبات فاعليتها يتوقف على مقدرته الفنية في التاثير في الجماهير و التاثر بهم و بعلاقته بالمؤسسات الاخرى في النظام السياسي، و كذلك يقوي الحزب الروابط بين الناخبين و الجهاز السياسي الرسمي وذلك بافساح المجال لهم بابداء ارائهم ورغباتهم و تبني الدفاع عنها و حين يقوم الحزب بدور المعارضة فانه يضع الحكومة في موقف المحاسبة و المسؤولية امام الشعب.

و الاحزاب السياسية تعمل بوسائلها على توضيح مشاكل الشعوب و بسط اسبابها و اقتراح وسائل حلها، ومن كل هذا تتكون لدى الافراد ثقافة سياسية تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة و الحكم عليها حكما اقرب الى الصحة، ولاشك ان هذه المهمة تبدو صعبة بل مستحيلة بدون التنظيمات الحزبية.[2]

2- تكوين الراي العام و انارته

و يقصد بهذا ان الاحزاب تعمل على مساعدة المواطنين في بلورة افكارهم وان يكونوا راي عام قوى و مستنير، وذلك من خلال حلقات النقاش و المجادلات التي تثيرها فتقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي و توضيح مشاكل الشعب و تبسيط اسبابها و اقتراح الحلول،[3]يكون له دور في التاثير في صانعي القرار.

فهي همزة وصل بين مختلف الجماعات السياسية في المجتمع و اعضاء الهيئة الانتخابية وذلك في محاولة تحقيق العمل السياسي المنظم، و الحزب في هذا الشان يقوم بتجميع الاماني و الاحلام المستقرة و الافكار الفردية المنتشرة و المتعارضة فيقوم بصياغتها في صورة بناءة و فكر موحد وهو ما يعرف بالبرنامج، وذلك عن طريق الاجتماعات الجماهيرية و باستخدام الوسائل المؤثرة كالمحاضرات و الخطب و اجهزة الاعلام من اذاعة و تلفزيون و صحافة...

فالعلاقة بين الحزب السياسي و الراي العام هي علاقة وثيقة فاتجاهات الراي العام في دولة ما تعكس النظام الحزبي لتلك الدولة، فالاحزاب تلعب دورا رئيسيا في بلورة الراي العام و توجيهه نحو الهدف الذي تريده لذا فان الدعاية الحزبية تعتبر ضرورة لابد منها لتعريف الراي العام بموقف الحزب و اهدافه.[4]

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، الاحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي و الاسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، 2014، ص 158 .
[2] حمدي عطية مصطفى عامر، الاحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي و الاسلامي دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 159 .
[3] نور الدين حاروش، الاحزاب السياسية ،المرجع السابق ، ص 117 .
[4] محمد ابراهيم خيري الوكيل، التنظيم القانوني للاحزاب السياسية بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص 183 .

3-توفير الشرعية السياسية و ضمان الرقابة الشعبية

تعرف الشرعية بانها البناء الدستوري المقبول من المجتمع وهي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطتها النهائية و المثل التي تعبر هذه الحكومة عنها، ويذهب الاستاذ" ماكس فيبر" الى ان النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه ان ذلك النظام صالح و يستحق التاييد و الطاعة .[1]و نتيجة لازمة الشرعية الذي تعاني منه العديد من الدول و بصفة خاصة الدول النامية لذلك فهي تحاول اضفاء هذه الشرعية و الخروج من مازق عدم الشرعية من خلال عدة وسائل اهمها وفي مقدمتها الاحزاب السياسية.

فالاحزاب السياسية دائما تستخدم في الدول النامية كاداة هامة و ناجحة في اضفاء الشرعية على النظام السياسي الحاكم حيث انها من اهم ادوات التاييد الشعبي و توطيد اركان السلطة القومية، و تعتبر اكثر مرونة من الجيش او البيروقراطيات في اضفاء الشرعية للنظام السياسي و يحدد بعض علماء السياسة دور الاحزاب السياسية في ثلاثة جوانب متكاملة وهي : نشاط الاحزاب في تعظيم او ترقية شرعية النظام من خلال حشد التاييد الجماهيري ونشاط الاحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة و التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، و اخيرا ما تقوم به الاحزاب من الالحاح من اجل تقديم اهداف معينة.[2]

ويمكن القول بان الدول النامية تسمح بتعدد الاحزاب السياسية ليس عن قناعة بضرورة تطبيق نظام التعددية الحزبية لتحقيق الديمقراطية، و انما لاضفاء الشرعية الدستورية و السياسية على نظام الحكم القائم، فمن خلال اضفاء هذه الشرعية يستطيع النظام الحاكم تحقيق الاهداف السياسية الخارجية و يمنح الامن و الاستقرار الداخلي للنظام الحاكم.

كذلك قد تكون وظيفة الاحزاب السياسية ضمان الرقابة الشعبية حيث يكفل تعدد الاحزاب وجود معارضة منظمة تراقب الحكومة و تنتقدها عندما تنحرف و تسعى بالطرق المشروعة لكي تكسب اغلبية الراي العام وكل ذلك يضمن رقابة الشعب على اعمال الحكومة، كذلك فان وجود الاحزاب يجعلها تراقب بعضها بعضا و يكشف بعضها اخطاء الاخر مما يؤدي الى ان تكون حقيقة الامور العامة مطروحة على الشعب غير خافية عليه، ومن ثم يستطيع ان يشكل رايه و يحدد موقفه واتجاهه و محصلة ذلك ان وجود تعدد الاحزاب امر ضروري لتحقيق رقابة شعبية.

4-اختيار المرشحين و اعدادهم

ان الفترة التي تسبق العملية الانتخابية و اثنائها تعد من اهم الفترات المميزة لنشاط الاحزاب السياسية بصفة عامة سواء كانت في سدة الحكم او في صفوف المعارضة، فتقوم الاحزاب بدور هام في مجال ممارسة السلطة السياسية و تقديم القيادات الملائمة و استبعاد بعض العناصر التي تراها غير مناسبة او لا يكون لديها الاستعداد للتعاون معها في هذا الاطار، وان من بين العديد و العديد من العوامل التي تبرز مدى نجاح

[1] بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، المرجع السابق، ص149.
[2] محمد ابراهيم خيري الوكيل، التنظيم القانوني للاحزاب السياسية بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص 198 .

الحزب السياسي في تادية وظائفه تنظيم و دقة اختيار مرشحي الحزب لمختلف المناصب السياسية و الادارية على مستوى السلطة التنفيذية وكذلك المقاعد البرلمانية بالنسبة للسلطة التشريعية فقد يعد هذا العامل اهم عوامل اداء الاحزاب السياسية لوظائفها وهو مقياس عادل لذلك.[1]

فالحزب يقدم مرشحين للشعب كي يختار منهم نوابه وحكومته، وبذلك تعتبر الاحزاب السياسية الوسيلة الحديثة للمشاركة الشعبية في سياسة الامة و حكمها، من ثم فهي بهذه المثابة تعتبر وسيلة انتقال هامة ووثيقة بين الاجهزة الرسمية للسلطة الحاكمة و بين افراد الشعب و تاتي هذه الاهمية من خلال تقديمها المرشحين لتولى العمل العام التنفيذي منه و البرلماني.

و تقوم الاحزاب السياسية باختيار مرشحيها و تقديمهم على انهم مرشحوا هذه الاحزاب وان كان ذلك ليس حكرا على الاحزاب فهناك مستقلين يتقدمون لترشيح انفسهم دون الانتماء الى اي من الاحزاب او قوائمها، وقد يحقق هؤلاء المستقلون نجاحات ليس بالقليلة وان كان غالبا ما ينجح من ينتمون و يرشحون ضمن ترشيحات احزاب سياسية، وربما يكون السبب الرئيسي في هذا ان عملية النجاح في الانتخابات تتطلب مبالغ نقدية و دعاية انتخابية مكلفة قد لا يستطيع الشخص الواحد عليها مما يؤدي الى احتياجه الى حزب يدعمه و يموله.[2] اذن فالاحزاب تقوم باختيار المرشحين و اعدادهم و يقوم الحزب باختيار مرشحيه من بين المكافحين الذين يظهرون اكثر قدرة على تمثليه و التحدث باسمه.

ثانيا: دور الاحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

تلعب الاحزاب السياسية دورا فعالا في التاثير في صنع السياسة العامة وذلك من عدة زوايا اهمها:

1- ان الحزب الذي يصل الى موقع السلطة يصبح هو المحور الاساسي في صنع السياسات العامة، فالعضوية الحزبية في البرلمان تلعب دورا في تشريع السياسات العامة لا سيما وان الاعضاء يصوتون في البرلمان تبعا لموقف حزبهم من السياسة و ليس بصفتهم الشخصية، بحكم ان هذه السياسات هي برامجه للحكم و خياراته للتنمية ورؤيته لحل المشاكل الماثلة و المتوقعة.

2- ان الحزب في المعارضة يمثل رقابة سياسية دائمة و متصلة لتوجهات واداء السلطة التنفيذية ساعيا لكشف الاخطاء اينما وجدت، وبالتالي فالحزب المعارض يصبح عاملا مؤثرا في تشكيل السياسات العامة وفي الضغط لاجراء بعض التعديلات وفقا لما يبرز اثناء التنفيذ من اخطاء تستوجب المراجعة.

3- ان الاحزاب السياسية تمثل قناة لاختيار النخبة التي تتقلد المناصب السياسية الهامة (كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية) و علما بان هذه النخبة هي التي تتقلد المناصب السياسية و الادارية

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، الاحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي و الاسلامي دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 168 .

[2] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص211.

و الدبلوماسية الهامة، هي مركز الدائرة في تشكيل ووضع وتنفيذ سياسات الحزب الحاكم، فان اسلوبه في تجنيد و اختيار و تدريب و تاهيل هذه الكوادر يكون له الاثر المباشر فيما يجد من سياسات عامة.

4- ان الاحزاب السياسية بصفة عامة تفيد من جميع وسائل الاتصال الجماهيري من صحف و اذاعة و تلفزيون للتاثير وكسب الراي العام لتوجهاتها، ومنه فان تاثير الاحزاب السياسية في السياسات العامة لا يقتصر على حجمها ودرجة تمثيلها في البرلمان فقط بل ايضا على قدرتها في توظيف وسائل الاتصال الجماهيرية لتشكيل الراي العام وفقا لتوجهاتها.[1]

ومع ذلك فان الاحزاب السياسة تظل في كل الاحوال غير الجماعات المصلحية في وظيفتها وفي دورها فهي لا تتبنى قضايا صغيرة او مصالح فئة صغيرة بل تناصر مواقف و سياسات تتسم بالعمومية و بعض الشمولية .

الخاتمة

على ضوء ما سبق نستطيع ان نقول انه رغم تبني التعددية السياسية و الحزبية في الجزائر منذ اكثر من عشرين سنة، ورغم كونها السباقة لهذا مقارنة بغيرها من الدول العربية، الا ان دور الاحزاب فيما يخص نقل المطالب وكذا المساهمة في التشريع مازال ضعيفا و بحاجة الى تطوير، فالتجربة الديمقراطية في الجزائر مازالت تعاني من اشكالية تدوير السلطة بدل تداول السلطة وهذا يساهم في ترهل الظاهرة الحزبية في الجزائر. فمتى تنضج الديمقراطية لدينا رغم توافر كافة مستلزماتها؟ وما هو مستقبل هذه الاحزاب امام فقدان ثقة المواطن فيها؟

قائمة المراجع و المصادر :

اولا: المصادر

- القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، بتاريخ 07 مارس 2016.
- القانون العضوي رقم 16- 10 المؤرخ في 25 غشت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 ،المؤرخة في 28 غشت 2016.

ثانيا: المراجع

الكتب

- امين البار، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الطبعة الاولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية،2014، ص30.

[1] ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية و المفاهيم و البيئة، المرجع السابق، ص222 .

- الامين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص 259.
- بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة مقدمة في دراسة اصول الحكم، الطبعة الاولى، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 136.
- حمدي عطية مصطفى عامر، الاحزاب السياسية في النظام السياسي و القانون الوضعي و الاسلامي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص 158.
- سعاد الشرقاوى، الاحزاب السياسية (اهميتها، نشاتها، نشاطها)، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص 13.
- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص211.
- ليمام سالمة، بارة سمير، صنع السياسات العامة دراسة في المنهجية و المفاهيم و البيئة، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان الاردن،2014 – 2015، ص 219.
- محمد ابراهيم خيري الوكيل، التنظيم القانوني للاحزاب السياسية بين النظرية و والتطبيق، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2014، ص10 .
- نور الدين حاروش، الاحزاب السياسية، دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2009، ص23.
- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة ،دراسة نظرية في حقل معرفي جديد الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، 2003، ص 55.